تأثيرالمتغيرات السياسية والقانونية على تحديد أشكال دخول البنوك الأجنبية
دراسة حالة بعض البنوك الأجنبية في الجزائر

د/رفيق يوسفي – جامعة تبسة

أ/حنان دريد – جامعة تبسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تأثير متغيرات البيئة السياسية القانونية على تحديد أشكال دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق الأجنبية، وقد كشفت على أنه لا يمكن للبنوك الأجنبية اختيار الأسواق التي لا تتوفر على تسهيلات وقوانين واضحة تسمح بممارسة العمل المصرفي الأجنبي، إلا أنه يمكن اعتماد المدخل السلبي لاختيار تلك الأسواق التي قامت بتحرير نظامها المالي والمصرفي والذي لا يستدعي الدراسة والتحليل المنتظم فمثلا يعود اختيار البنوك الفرنسية للسوق المصرفي الجزائر إلى الأصول الاستعمارية أو لأنها من الأسواق الناشئة وغيرها من الأسباب، واتضح من الدراسة تعدد أشكال الدخول.

الكلمات المفتاحية: البيئة السياسية القانونية، البنوك الأجنبية، الأسواق الأجنبية، الأسواق الناشئة.

Abstract:

This study aims to investigate the effect of legal political environment variables to determine the entry of foreign banks to foreign markets, Have revealed that foreign banks cannot choose which markets do not have facilities and clear rules Allow foreign banking, However the negative input can choose those markets that have liberalized financial and banking system Which does not require systematic study and analysis for example goes back to French banks banking market selection Algeria to colonial assets Or because she's from emerging markets and other reasons, the study found multiple forms of entry.

Key words: legal political environment, foreign banks, foreign markets, emerging markets

المنارة للاستشارات

مقدمة:

عرفت الأنظمة المصرفية في العالم تحررا في أداء أعمالها دوليا، نتيجة إفرازات العولمة المصرفية والتي من أهمها التحرير المالي والمصرفي، هذا ما دفع العديد من البنوك الطموحة والتي لديها أهداف دولية وذات إمكانات مادية وبشرية هائلة، إلى توجيه نظرها إلى خارج حدود أسواقها المحلية الضيقة وتغيير استراتيجياتها التسويقية لتصبح دولية دون التمييز بين ما هو محلي وما هو أجنبي، بحثا عن فرص تسويقية أفضل في الأسواق الأجنبية، ولأجل تحقيق ذلك لابد من تحليل البيئة التسويقية لكل دولة يرغب البنك في استهدافها لتعدد وتعقد المتغيرات التي تحكمها، حيث تعد البيئة السياسة والقانونية من أكبر العوامل التي لا يمكن للبنك السيطرة عليها، والتي تترك أثرا واضحا على عمله ونشاطه في الأسواق الدولية على اعتبار أن بعضها متعلق بالقانون الدولي الذي يحكم العلاقات السائدة بين الدول والوحدات الأساسية في النظام السياسي العالمي، لذا فقد بادرت العديد من الدول لتحرير نظامها المالي والمصرفي في إطار ما وضعته من قوانين، ليكون سوقها المصرفي من الأسواق المستهدفة ليمارس فيها البنك الأجنبي عمله المصرفي إلى جانب ما تتوفر عليه من استقرار سياسي.

فما مدى تأثير المتغيرات السياسية والقانونية على تحديد أشكال دخول البنوك الأجنبية؟

وما مدى تأثير ذلك على بعض البنوك الأجنبية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم اختيار بعض البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للدراسة

البيئة السياسية والقانونية

تتمثل عوامل البيئة السياسية في النظام السياسي للدولة والذي ينعكس على ما تسنه من قوانين وأنظمة وتشريعات والتي يتأثر بها حتما النشاط المصرفي ويتضح ذلك خاصة في مدى تدخل الدولة فيه وما تمنحه من حريات في مجال العمل المصرفي، ومن بين المتغيرات التي تتضمنها البيئة الآتي:

- دور الحكومة في الاقتصاد والاتجاهات نحو الشراء الخارجي، فهناك بعض الدول التي تشجع الاستثمار الخارجي بينما البعض الآخر تكون لديه نظرة معادية[1]. ويقصد بدور الحكومة في الاقتصاد مدى تدخل الدولة الذي يأخذ نوعين الأول دخولها كمشارك، وهي ميزة الدول

المنارة للاستشارات

النامية، والثاني فيكون دخولها كمنظم للسوق وهذا حال الدول الرأسمالية، إلا أن معظم الدول تنتهج الأسلوبين في وقت واحد، وتعتمد درجة التدخل أيضا على سياسة الدولة ونهجها الاقتصادي النابع من فكرها الخاص[2].

- الاستقرار السياسي للدولة المضيفة الحالي وحتى مدى استقراره في المستقبل، وللاستقرار السياسي عدة مؤشرات يمكن أخذها بعين الاعتبار كتلك المتعلقة بالتكرار المستمر لنظام الحكم، سياسات الأحزاب التي تنوي الدخول إلى الانتخابات وكل ما تعلق بالنظام السياسي السائد في الدولة،

- البيروقراطية الحكومية التي تعكس مدى مساعدة الدولة المضيفة لرجال الأعمال الأجانب.

وعليه فإن للبيئة السياسية والقانونية تأثيرا مباشرا على عمل البنك، خاصة إذا تعددت القوانين التي أصبحت ظاهرة متفشية في كل دولة حتى سميت بالتلوث القانوني، فكثيرا ما تواجه البنوك عند مباشرتها العمل أو حتى أثناءه قوانين تحد من حريتها إلا أنه ينبغي مراعاتها[3].

التحرير المصرفي في إطار اتفاقية الجات

1- مفهوم التحرير المصرفي

جاء التحرير المصرفي في إطار حركة التحرير الاقتصادي الشامل الذي عرفته اقتصاديات العديد من الدول لمواكبة التطورات العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نطاق القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار بالسحب الجزئي لاختصاصات الدولة وتدخلها كمسؤولة عن إدارة عوامل الإنتاج وتوفير الخدمات وإسنادها إلى قطاعات وجهات أخرى قادرة على إدارتها وفق المتغيرات الحديثة لتحقيق الهدف المطلوب للجميع، فالتحرير الاقتصادي يدل على تلك السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفق نظام وآليات السوق[4]، إلا أن عملية التحرير الاقتصادي لا تكتمل إلا بنجاح عملية تحرير القطاع المصرفي والمالي، باعتباره أحد الخطوات الأساسية، فلا يمكن لأي دولة أن تقوم بعملية التحرير الاقتصادي دفعة واحدة بل عن طريق برنامج محدد لذلك، وعليه تتمثل هذه الخطوات في الآتي:[5]

المنارة للاستشارات

– يتطلب التحرير الاقتصادي كخطوة أساسية أولى إحكام السيطرة المالية عن طريق ضبط الإنفاق الحكومي وإصلاح السياسة الضريبية في خلال توفر الدولة على جهاز ضريبي قادر على تحصيل الضرائب في ظروف اللامركزية.

– تحرير القطاع المالي والمصرفي، وذلك بجعل أسعار الفائدة إيجابية حسب الأسعار الحقيقية من أجل تجنب التضخم ووصولا إلى أسعار فائدة فعلية.

– تحرير التجارة والاستثمار عن طريق إلغاء القيود على الاستثمار والتصدير إضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال.

استنادا إلى ما سبق أعطيت عدة تعاريف للتحرير المصرفي أهمها الآتي:

- يعرف التحرير المصرفي بأنه: " محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدواتها"[6].

يتسم هذا التعريف بالشمول لعدم توضيحه أي القيود التي يجب أن تخففها الحكومة على المؤسسات المالية وعملها وأدواتها، إذ أنه يمكن للحكومة القيام بهذه الخطوة دون تحرير قطاعها المصرفي بهدف فقط تشجيع الاستثمار وتنمية الرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي.

- ويعرف بأنه: " خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية "[7].

يلاحظ من هذا التعريف أن عملية التحرير المصرفي ستتم بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية مما يحتم خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها لمواجهة المنافسة الدولية حتى في سوقها المحلي دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية.

مما سبق يمكن تعريف التحرير المصرفي بأنه مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتطوير وتعزيز مستوى كفاءة القطاع المصرفي بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف وخصخصة بعض البنوك العمومية والسماح للمصارف الأجنبية للدخول والمنافسة في السوق المصرفية المحلية، وذلك بدءا بتخفيف القيود على النظام المالي ولكن ضمن رقابة غير مباشرة لتنظيم القطاع المصرفي في الدولة.

المنارة للاستشارات

2- أهداف التحرير المصرفي

يحقق التحرير المصرفي العديد من المزايا باعتبارها أهداف تسعى الدول لتحقيقها من وراء فتح أسواقها المصرفية، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:[8]

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع انضمام عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.
- تحرير التحويلات الخارجية مثل: تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

أهمية دراسة بيئة الصيرفة الدولية

تعود أهمية دراسة بيئة الصيرفة الدولية إلى وجود العديد من الاختلاف والتباين في البيئة التنافسية والبيئة القانونية بين مختلف الدول، ذلك أن القوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بالعمل المصرفي تختلف مثل العلاقة بين رأس المال والموجودات، متطلبات الاحتياطي المصرفي، الحدود العليا للقرض الواحد، معدلات الفائدة السائدة، هذا إلى جانب تبعية بعض البنوك إلى الحكومة كما هو الحال في الدول النامية، البنوك الألمانية واليابانية التي تجعل دورا فاعلا للبنك المركزي لإدارة عمليات البنوك في الدولة. كما تهيمن البنوك الكبيرة في بعض الدول على الصناعة المصرفية فيها[9].

3- أشكال دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق الخارجية

إن مسايرة البنوك الإسلامية للتطورات العالمية أمر تفرضه متغيرات العولمة، ويتضح ذلك من خلال غزوها لأسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم، وتجدر الإشارة إلى أن أشكال التوجه نحو الدولية للمصارف الإسلامية لا تختلف عن نظيرتها الخاصة بغزو الشركات الدولية إما بالاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر. وتتعد أسباب التوجه نحو الدولية ومن أهمها: تشبع السوق المحلي، إضرابات عمالية تؤثر على النشاط المصرفي، انخفاض تكاليف

المنارة للاستشارات

العمالة المتخصصة خاصة في الجانب الإسلامي بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأم، تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق، الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة، وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدولة الأم والرغبة في التوسع والنمو[10] وتستطيع المصارف الإسلامية إتباع عدة استراتيجيات أو أشكال لغزو الأسواق الدولية، والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم «01»: أشكال دخول الأسواق الأجنبية

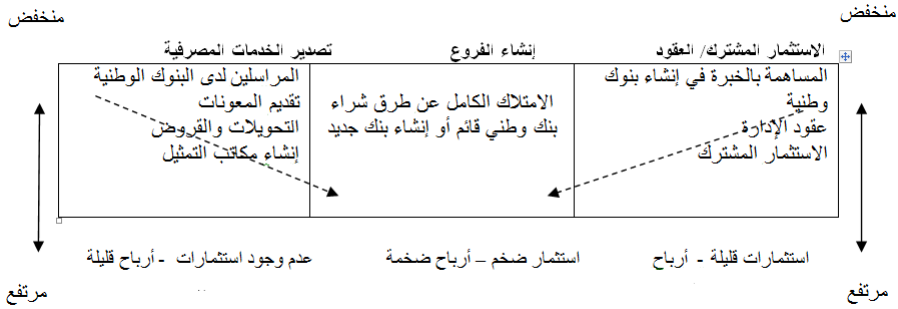

المصدر: سامر بطرس جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، 2008، ص: 155.

يتضح من الشكل أعلاه مراحل التقدم في استثمارات جديدة، حيث أن بداية دخول المصرف في سوق أجنبي جديد قد تكون في شكل تعيين مراسلين للبنك في الدولة المضيفة، ثم بعد التعرف على طبيعة السوق ومدى استقراره وربحيته قد يفكر المصرف في إنشاء فرع له في هذه الدولة، أو قد يفكر قبل إنشاء فرع يمتلكه بالكامل أن يدخل بالمشاركة مع مصرف إسلامي وطني، أو تقليدي يقدم خدمات إسلامية أيضا بالموازاة مع الخدمات التقليدية. فكلما زاد الاستثمار زادت الأرباح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ثانيا: التحضير للدراسة الميدانية

يعتبر التحضير للدراسة الميدانية خطوة أساسية للوصول إلى نتائج دقيقة، حيث لابد من تحديد مجتمع وعينة الدراسة وتحديد مصادر جمع البيانات والتي سيتم تحليلها باستخدام نماذج مناسبة لذلك، وبما أن الموضوع يهتم بدراسة أحد جوانب التسويق الدولي في بعض البنوك الأجنبية في الجزائر وبالتحديد محاولة معرفة إستراتيجية التسويق الدولي التي اعتمدتها هذه البنوك

المنارة للاستشارات

للتكيف ومواجهة متغيرات البيئة التسويقية (السوق المصرفي خاصة)، وهو ما يستدعي توضيح خصائص ومميزات ومجتمع وعينة الدراسة من خلال الآتي:

1- مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر وقد تم استهداف المسؤولين الذين لهم دور في اتخاذ قرارات توجه البنك إلى الأسواق الخارجية، أو أن لهم دراية ومعرفة بطبيعة العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في حث القائمين على البنوك وهم شاغلوا المراكز الوظيفية الآتية: عضو مجلس إدارة، المدير العام، مدير الفرع الرئيسي، مدير مركزي للوكالة وشاغلوا المراكز الوظيفية المساندة وجميعهم من الإدارة العامة بالجزائر العاصمة.

حيث أتاح الموقع الرسمي الالكتروني لبنك الجزائر قائمة بمختلف البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر والبالغ عددها أربعة عشرة بنكا أجنبيا، حيث تحتوي هذه القائمة على معلومات مختلفة ساعدت في الوصول والاتصال بهذه البنوك بسهولة، وتتمثل هذه المعلومات في الآتي: اسم البنك الأجنبي في الجزائر، عنوان المقر الاجتماعي (الإدارة العامة لكل بنك أجنبي)، اسم المسير المسؤول وأرقام الهاتف بالجزائر وذلك حتى نهاية سنة 2016.

2- عينة الدراسة

استهدفت الدراسة بعض البنوك الأجنبية في الجزائر، ليتم اختيار عينة مكونة من ستة بنوك أجنبية، حيث يوجه الاستبيان إلى الأفراد من الإدارة العليا (الإدارة العامة بالجزائر العاصمة) لكونهم أصحاب القرار في رسم الاستراتيجيات واختيار أسلوب الإدارة أو لاطلاعهم ودرايتهم بالأمور الإدارية بالبنك الأجنبي أو لهم تأثير على قرارات القائمين على البنوك الأجنبية محل الدراسة، وهي عينة عمدية (قصدية).

وعليه فقد تم تسليم استمارات الاستبيان إلى مديريات الموارد البشرية على مستوى الإدارة العامة لكل بنك أجنبي ليسلمها المسؤول فيها بدوره إلى المعنيين بالدراسة بالرغم من محاولة الباحثة وإلحاحها بإجراء مقابلة مع الأفراد المستجوبة إلا أنها لم تتمكن وبالطريقة نفسها تم جمع استمارات الاستبيان وذلك بالتنقل أكثر من مرة إلى الإدارة العامة والتأكيد إسترجاع أكبر عدد منها.

المنارة للاستشارات

وبالرغم من كل هذه القيود إلا أن عينة الدراسة تميزت باختلاف أصولها (دولة البنك الأم) واختلاف سنوات الحصول على اعتماد ممارسة العمل المصرفي وعدد فروعها في الجزائر، وتشترك جميعها في أنها بنوك أجنبية في شكل شركات مستقلة (شركة مساهمة) وليست فروعا أو مكاتب تمثيل، وعليه فقد تم اعتماد 41 استمارة استبيان ليستخدم هذا العدد في التحليل الإحصائي.

3- أداة الدراسة

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية والمستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، لذا فقد تضمن قائمة من الأسئلة المحددة مسبقا استنادا إلى التأطير النظري الذي تم وضعه واعتماده في الدراسة وذلك من أجل اختبار الفرضيات وتحقيق الهدف من الموضوع، وعليه فقد تضمنت استمارة الاستبيان 74 سؤالا متسلسلا صيغت بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها وبهدف الإحاطة بمعلومات عامة حول البنك الأجنبي فقد تم طرح أسئلة تمهيدية لاستمارة الاستبيان تتعلق باسم البنك الأصلي (الأم) اسم الفرع/ البنك في الجزائر، عدد الدول المستهدفة، عدد فروع البنك المعتمدة في الجزائر، المستوى التعليمي للمسؤول الذي تم الاتصال به وجنسيته وذلك للتعريف بالعينة وتكوين قاعدة معطيات عنها، وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء تتمثل في الآتي:

الجزء الأول: تحليل البيئة السياسية والقانونية

يسمح هذا الجزء بمعرفة المتغيرات والعوامل الأكثر أهمية وتأثيرا على تحديد واختيار الشكل المناسب لدخول الأسواق الأجنبية وفي الدراسة الجزائر ليتم التركيز عليها في تجارب أخرى حيث يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات والبيانات من خلال تشخيص أهم عوامل البيئة السياسية والقانونية والتي من خلالها يمكن تحديد الفرص والتهديدات وبالتالي قدرة البنك على صياغة إستراتيجية تناسب هذا الوضع، وذلك من خلال مدى توفر تشريعات وقوانين واضحة ذات العلاقة بممارسة العمل المصرفي الأجنبي، التدخل الحكومي توفر الاستقرار السياسي، توفر تسهيلات بمنح الاعتماد بفتح فروع جديدة بالإضافة إلى توفر قانون للعمل خاصة اليد العاملة الأجنبية وقد تم اختيار هذه العبارات على أساس أن العمل المصرفي أجنبي.

المنارة للاستشارات

الجزء الثاني: الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها

بعد جمع المعلومات اللازمة عن البيئة التسويقية الدولية لابد من اختيار السوق/ الأسواق المستهدفة من مجموع الأسواق الخارجية المتاحة أمام البنك باعتماد عدة معايير محددة مسبقا واختيار الشكل والوقت المناسب للدخول إلى هذه السوق/ الأسواق، وهو الهدف من الجزء الثاني من استمارة الاستبيان. لذا فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

- حيث بعد الإجابة على عبارات المحور الأول يمكن تحديد المعيار أو الأسلوب الأفضل والأكثر استخداما لاختيار وانتقاء السوق/ الأسواق المستهدفة حيث تم التركيز على معيار التمدد والتقلص فقط.
- أما الإجابة على عبارات المحور الثاني فتسمح بتحديد أشكال الدخول إلى السوق الأجنبي المستهدف أين تم التركيز على أهم الأشكال وأكثرها استخداما كالشراكة، الاندماج، تأسيس وحدات مصرفية مستقلة، فروع.
- ويهدف المحور الثالث إلى تحديد الوقت المناسب من وجهة نظر المستجوبين للدخول إلى السوق / الأسواق الأجنبية المستهدفة فيما إذا كان يتم ذلك مباشرة بعد الحصول على اعتماد وترخيص ممارسة العمل المصرفي في الدولة المضيفة أو بانتظار أوقات مناسبة لذلك.

وسيتم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي Likert Scale لكونه أكثر تعبيرا وتنوعا وإعطائه مجالات أوسع لإجابات أفراد العينة، حيث يجب على المستجوب اختيار أحد الإجابات التي يتيحها مقياس ليكارت ليحدد بذلك درجة موافقته أو عدم موافقته على كل عبارة من عبارات استمارة الاستبيان. ويحتوي مقياس ليكارت على خمسة بدائل متدرجة تعطى لها أوزان تبدأ بدرجة عالية بقيمة رقمية مقدارها خمسة وتنتهي بدرجة منخفضة بقيمة رقمية مقدارها الواحد، لتحصر الأرقام 1، 2، 3، 4، 5 فيما بينها 4 مسافات، ليتحدد بذلك طول الفقرة المستخدمة وهي 5/4 أي حوالي 0,80 (إضافة القيمة 0,80 إلى بداية المقياس وهي الواحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية) وهي القيمة التي يتم اعتمادها لحساب المتوسط المرجح والذي يحدد اتجاهات إجابات أفراد العينة، والجدول الآتي يوضح مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم «01» : مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح

الوزن	الإجابة	المتوسط المرجح	درجة التحقق
1	لا أوافق بشدة	من 1,00 إلى 1,79	ضعيفة جدا
2	لا أوافق	من 1,80 إلى 2,59	ضعيفة
3	محايد	من 2,60 إلى 3,39	متوسطة
4	أوافق	من 3,40 إلى 4,19	عالية
5	أوافق بشدة	من 4,20 إلى 5,00	عالية جدا

المصدر: محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss، دار وائل، عمان، 2008، ص: 23. بتصرف

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Spss في نسخته العشرون وذلك لمعالجة البيانات التي تم جمعها من استمارات الاستبيان في الحاسوب واستخراج النتائج. وقد تم توظيف الأساليب الإحصائية التي تناسب فرضيات الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الآتي:

- تحليل معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان إضافة لمعامل الصدق.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة ودرجة موافقتهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان ومحاوره، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل عبارة ومحور.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.
- معامل الاختلاف وذلك لحساب قيمة التشتت وللمقارنة بين التغير أو الاختلاف.
- معاملات الالتواء والتفلطح للتأكد من إعتدالية توزيع البيانات واتبعاها للتوزيع الطبيعي للتمكن من اختبار الفرضيات.
- معامل الارتباط وذلك للتعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة.
- تحليل التباين لمعيار واحد للمقارنة بين المتوسطات والتوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروقات بين المتوسطات.

المنارة للاستشارات

– أسلوب الانحدار البسيط لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يساعد في تحديد مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في التغير الحاصل في المتغير التابع، وتحديد أكثرها تأثيرا وبالتالي التنبؤ بقيم المتغير التابع نتيجة التغير الحاصل في المتغير المستقل.

5– اختبار ثبات وصدق الاستبيان

لتطبيق الأساليب الإحصائية واختبار الفرضيات كان لابد من اختبار صدق وثبات الاستبيان بعرضه على مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي وتقديم الملاحظات بالتعديل، ليتم أخذها بعين الاعتبار لوضع الاستبيان في صيغته النهائية وهو ما يعرف بالصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين) وذلك بهدف معرفة مدى صلاحية استمارة الاستبيان كأداة للقياس قبل استخدامها في الدراسة وذلك للوصول إلى مستوى عال من تعميم النتائج.

ويقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات وفي نفس الظروف والشروط خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التحقق من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha وتتراوح قيمة هذا المعامل ما بين 0-1، لتكون أصغر قيمة مقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 0,6.

فكانت النتائج مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم «02» : نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات)

أجزاء الاستبيان	معامل الثبات
تحليل البيئة السياسية والقانونية	0.601
الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها	0.632
جميع المحاور	**0.661**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية كانت 66.1 % . وهي أكبر من أدنى قيمة مقبولة لمعامل الثبات 0.6، مما يؤكد ثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل والوثوق في النتائج التي سيتم التوصل إليها.

أما صدق الاتساق الداخلي فيقصد به مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، والذي يحسب من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور، فكانت النتائج كالآتي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم «03»: نتائج اختبار معامل صدق الاتساق الداخلي

أجزاء الاستبيان	معامل الصدق
تحليل البيئة السياسية والقانونية	0777
الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها	0.794
المزيج التسويقي الدولي	0.813
جميع المحاور	

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتضح من نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي أن درجة الاتساق بين عبارات كل جزء من الأجزاء عالية، ما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك بنسبة 81.3%.

6- التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة

يهتم التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة بتحديد درجة موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبيان لمعرفة أهميتها ودورها ووزنها النسبي وفقا لكل مؤشر من مؤشراته باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالتالي فهو تحليل إحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات، محاور وأجزاء الاستبيان، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة وهو ما جاء في الجزء التمهيدي للاستبيان كبطاقة تعريفية لكل بنك وهو ما سيتم تناوله من خلال الآتي:

I -التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

استهلت استمارة الاستبيان بمجموعة من الأسئلة التي تتعلق باسم البنك الأصلي (الأم)، الدولة الأم، اسم الفرع/ البنك في الجزائر، عدد فروع البنك المعتمدة في الجزائر، عدد الدول المستهدفة، المستوى التعليمي للمسؤول الذي تم الاتصال به وجنسيته، وسيتم إجراء التحليل الوصفي لهذه الخصائص : **اسم البنك الأم، اسم الفرع في الجزائر، عدد الدول المستهدفة، عدد الفروع المعتمدة في الجزائر.**

تباين عدد الدول المستهدفة لكل بنك أم، بالإضافة إلى تباين عدد الفروع (الوكالات) المعتمدة في الجزائر، إلا أن أغلب البنوك الأم قد أعطت أسماء مماثلة لاسمها التجاري لفروعها العاملة في الجزائر، كما هو موضح في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم «04» : خصائص عينة الدراسة من حيث اسم البنك الأم، اسم الفرع في الجزائر، عدد الدول المستهدفة، عدد الفروع المعتمدة في الجزائر

اسم البنك الأم	اسم الفرع في الجزائر	عدد الدول المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية (%)	عدد الفروع المعتمدة في الجزائر
مجموعة البركة المصرفية	بنك البركة الجزائر	15	6	14.6	30
المؤسسة العربية المصرفية(ABC)	بنك ABC الجزائر	17	8	19.5	24
مصرف السلام	بنك السلام الجزائر	5	8	19.5	7
بنك برغان التابع لكيكو	بنك الخليج الجزائر	6	7	17.5	63
(CA) credit agricol	بنك CA cib الجزائر	36	6	14.6	1
Natexix	بنك Natexix الجزائر	38	6	14.6	24
المجموع			41	100	/

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن أكبر عدد من استمارات الاستبيان تم جمعها من بنك ABC الجزائر وبنك السلام الجزائر بنسبة 19.5%، وهذا يدل على أنهما كانا أكثر استجابة من البنوك الأجنبية الأخرى محل الدراسة. كما يبين أيضا احتفاظ البنوك الأجنبية محل الدراسة على نفس اسم البنك الأم ما عدا بنك الخليج وذلك بهدف توحيد الهوية التجارية لكل مجموعة. أما من حيث عدد الدول المستهدفة فيتضح أن أكبر شبكة دولية تعود إلى بنك Natexix الذي ينتشر جغرافيا في 38 دولة، الأمر الذي يمكن عملائه من تحويل أموالهم إلى أي دولة ينتقلون إليها من هذه الشبكة، وهو ما يسهل انتقال رؤوس الأموال (داخلة أو خارجة) خاصة إذا تعلق بالتعامل التجاري وتمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى امتلاكه 24 وكالة موزعة على مختلف الولايات، في حين نجد أن بنك الخليج التابع لبنك برغان يمتلك 63 فرعا في الجزائر بهدف التقرب أكثر من العملاء والموزعة على مختلف الولايات وهي من أهم خصائص الخدمة المصرفية وهي الانتشار الجغرافي إلا أنه دوليا لا يتواجد إلا في 6 دول. أما بنك credit agricol (CA) فهو يتواجد في 36 دولة مقابل فرع واحد في الجزائر. وعليه فقد تباينت خصائص عينة الدراسة من حيث عدد الدول المستهدفة والفروع (الوكالات) المعتمدة في الجزائر مما يفتح مجالا للمنافسة بينها وتهافت العملاء على البنك الذي يقدم الأفضل ما يحتم اعتماد إستراتيجية مناسبة للتعامل مع كل سوق تستهدفه البنوك الأجنبية.

المنارة للاستشارات

I- الدولة الأم

اختلفت أصول البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم «05» : خصائص عينة الدراسة من حيث اسم الدولة الأم

اسم الدولة الأم	التكرار	النسبة المئوية (%)
البحرين	22	53,7
فرنسا	12	29.3
الكويت	7	17.1
المجموع	41	100

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب البنوك الأجنبية محل الدراسة كانت من أصول بحرينية وذلك بنسبة 53.7%، تليها فرنسا بنسبة 29.3%، وأخيرا الكويت بنسبة 17.1%، وهذا ما يؤكد أن السوق المصرفي الجزائري قد أصبح أكثر انفتاحا وذلك لتعدد واختلاف أصول البنوك الأجنبية العاملة فيه.

II- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو تحليل البيئة السياسية والقانونية

سيتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ومن ثم درجة التحقق وذلك لتحليل إجابات أفراد العينة نحو محور البيئة السياسية والقانونية ومعرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

الجدول رقم «06» :المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البيئة السياسية والقانونية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التحقق
1	يهدف التدخل الحكومي في عمل البنوك الخاصة والأجنبية تنظيم السوق المصرفية	3.58	0.699	0.195	عالية
2	يتوفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة	3.87	0.610	0.157	عالية
3	توفر السوق الأجنبية تسهيلات بمنح الاعتماد لفتح فروع جديدة	3.48	0.656	0.188	عالية
4	يتوفر في السوق الأجنبية قانون للعمل خاصة فيما يتعلق بإمكانية دخول وخروج العمالة الأجنبية	3.92	1.170	0.298	عالية
	البيئة السياسية والقانونية	**3.71**	**0.288**	**0.077**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

المنارة للاستشارات

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات البيئة السياسية والقانونية تتجه نحو الموافقة بدرجة تحقق عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور 3.71، كما أكدت النتائج أن هناك فروق ضعيفة في الإجابات حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.288 مما يعني أن أفراد عينة الدراسة لديها إجماع على ضرورة توفير منظومة تشريعية وقانونية واضحة تنظم العمل المصرفي خاصة الأجنبي منه، حيث حازت العبارة " يتوفر في السوق الأجنبية قانون للعمل خاصة فيما يتعلق بإمكانية دخول وخروج العمالة الأجنبية" على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وقدرها 3.92 بالإضافة إلى إجماع إلى الإجماع على ضرورة توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة لإمكانية ممارسة العمل المصرفي، كما أجمع أفراد عينة الدراسة على أن هدف التدخل الحكومي في عمل البنوك الخاصة والأجنبية هو تنظيم السوق المصرفية، بينما كانت درجة الموافقة عالية على تسهيلات منح الاعتماد لفتح فروع جديدة بأقل قيمة للمتوسط الحسابي وقدرها 3.48.

مما سبق يمكن القول أن معظم الدول تتمتع بمبدأ السيادة على كافة الأنشطة التي تمارس فوق أراضيها، وعليه لابد على البنك التركيز على متغيرات البيئة السياسية والقانونية خاصة فيما يتعلق بالتدخل الحكومي ومدى توفر قوانين واضحة هذا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ليأتي الاستقرار السياسي في مرتبة ثانية وأخيرا الاهتمام بمنح السوق الأجنبية لتسهيلات فتح فروع أخرى.

III- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة نحو الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية

سيتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ومن ثم درجة التحقق وذلك لتحليل إجابات أفراد العينة نحو محور اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية ومعرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم «07» : المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التحقق
1	يستخدم البنك معايير محددة مسبقا في اختيار الأسواق الأجنبية	4.17	0.345	0.082	عالية
2	يختار البنك الأسواق الأجنبية التي تتشابه مع السوق الوطنية من حيث متغيرات البيئة التسويقية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...)	3.58	0.799	0.223	عالية
3	يختار البنك الأسواق الأجنبية القريبة منه (الجار)	2.29	0.462	0.201	متوسطة
4	يختار البنك سوقا أجنبية محددة لتكون المرجع في التوسع والتمدد إلى باقي الأسواق الأجنبية	3.70	0.462	0.124	عالية
5	يقدر البنك الأرباح المتوقع تحقيقها من الأسواق الأجنبية ثم يتم ترتيبها ثم اختيار الأفضل منها	3.90	0.540	0.138	عالية
	اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية	**3.53**	**0.129**	**0.036**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول السابق أن المعدل العام لعبارات المحور الخاص باختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية قدر بـــ 3.53 وبانحراف معياري قدره 0.129 ومعامل اختلاف قدره 0.036 مما يدل على وجود تشتت منخفض جدا للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند درجة تحقق عالية.

يوضح الجدول أيضا أن هناك إجماع من قبل أفراد عينة الدراسة على أن اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية يتم باستخدام معايير محددة مسبقا منها طريقة التمدد أو التقلص، وترى البنوك الأجنبية محل الدراسة أن اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية يتم باعتماد مؤشر الأرباح المتوقعة منها، حيث يتم تقديرها لكل سوق أجنبية متاحة أمام البنك ومن ثم ترتيبها واختيار الأفضل منها، وبهذا يتم تقليص عددها. ويمكن للبنك اختيار وانتقاء سوقا أجنبية محددة لتكون المرجع في توسعه إلى باقي الأسواق الأجنبية، كما يمكنه اختيار الأسواق الأجنبية المتشابهة مع السوق الوطنية من حيث متغيرات البيئة التسويقية، وعليه يتضح أنه يمكن اعتماد أكثر من معيار لاختيار الأسواق الأجنبية، في حين حازت العبارة الخاصة باختيار البنك للأسواق القريبة منه (

المنارة للاستشارات

الجار) على أقل قيمة للمتوسط الحسابي وقدرها 2.92 وبدرجة تحقق متوسطة ولعل ذلك راجع للعلاقات بين الدول.

➢ **أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة :**

سيتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ومن ثم درجة التحقق وذلك لتحليل إجابات أفراد العينة نحو محور أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة ومعرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

الجدول رقم «08»: المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التحقق
1	يعتمد البنك على بنوك المراسلة للقيام ببعض الأعمال المصرفية نيابة عنه	3.58	1.199	0.343	عالية
2	يختار البنك بنوك المراسلة التي لها أكبر عدد من الفروع المنتشرة في كافة أنحاء العالم	3.41	1.099	0.322	عالية
3	يفتح البنك حسابات خاصة به لدى أحد البنوك المختارة مسبقا في السوق المستهدفة لممارسة عمله المصرفي	3.21	0.926	0.288	متوسطة
4	يعتمد البنك مكاتب التمثيل لدخول السوق المستهدف	3.75	0.589	0.157	عالية
5	يمكن للبنك ممارسة عمله المصرفي في السوق المستهدف من خلال إنشاء فروع له	3.65	0.730	0.200	عالية
6	يفضل البنك الشراكة مع أحد البنوك المحلية المتواجدة في السوق المستهدف	2.92	0.620	0.212	متوسطة
7	يندمج البنك مع بنك محلي في السوق المستهدف أو أكثر لإقامة بنك جديد	2.82	0.595	0.210	متوسطة
8	يفضل البنك إقامة بنك مستقل في السوق المستهدف	3.85	0.478	0.124	عالية
9	ترتفع درجة الاهتمام بالشراكة كلما كانت نسبة الشراكة لصالحه	3.92	0.520	0.132	عالية
10	يمكن للبنك تملك بنك محلي عن طريق شراء أحد البنوك المفلسة	3.48	0.706	0.202	عالية
	أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة	**3.46**	**0.174**	**0.050**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

المنارة للاستشارات

تتعدد أشكال للدخول إلى الأسواق الأجنبية إلا أنه تم التركيز في الدراسة الميدانية على أكثرها استخداما، حيث يوضح الجدول السابق أن المعدل العام لمحور أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة قدر بـــ 3.46 بدرجة تحقق عالية، وبانحراف معياري قدره بـــ 0.174 والذي يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي ويؤكد ذلك معامل الاختلاف الذي قدر بـــ 0.050.

وتظهر النتائج أن العبارة التي حازت على موافقة عالية هي الخاصة باعتماد البنك للشراكة للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة وذلك إذا كانت نسبة الشراكة لصالحه، إلا أنها ستكون بدرجة موافقة متوسطة إذا كان الشريك أحد البنوك المحلية في الدولة المضيفة وهي شكل من أشكال الاستثمار المشترك.

وحازت أيضا على درجة موافقة عالية العبارات الدالة على رغبة البنك بإقامة بنك مستقل أو فروع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، أو مكاتب التمثيل وبنوك المراسلة خاصة تلك التي لها أكبر عدد من الفروع المنتشرة في كافة أنحاء العالم (من أشكال تصدير الخدمة المصرفية).

وأخيرا تتفق إجابات أفراد عينة الدراسة على إمكانية تملك البنك الأجنبي لأحد البنوك المفلسة في السوق الأجنبية المستهدفة بمتوسط حسابي قدره 3.48 وهو أقل من باقي أشكال الدخول. في حين حاز شكل الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة عن طريق الاندماج مع بنك محلي على درجة موافقة متوسطة ولعل هذا راجع إلى تخوف البنك الأجنبي من التدخل في قراراته التي قد تكون لصالح البنك المحلي فقط.

➢ اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة :

سيتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف ومن ثم درجة التحقق وذلك لتحليل إجابات أفراد العينة نحو محور اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة ومعرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم «09» : المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التحقق
1	يقوم البنك بالدخول إلى السوق المستهدفة مباشرة بعد حصوله على رخصة ممارسة العمل المصرفي	3.92	1.120	0.285	عالية
2	يهيئ البنك العميل الأجنبي لتقبل خدماته ليقوم بعدها بالدخول إلى السوق المستهدفة	3.68	0.772	0.209	عالية
3	ينتظر البنك توافق أوقات الطلب مع عرض خدماته كأن يكون مرتفعا	3.41	1.449	0.424	عالية
4	يقوم البنك بالدخول إلى السوق المستهدفة عند زيادة الطلب الخارجي على خدماته الالكترونية	3.41	0.849	0.248	عالية
5	يقرر البنك الدخول عند توفر تسهيلات وامتيازات تمنحها السوق المستهدفة	3.85	0.878	0.228	عالية
اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة		**3.65**	**0.262**	**0.071**	**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن إجابات أفراد عينة الدراسة نحو اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة تتجه نحو الموافقة بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور 3.65، وقدر الانحراف المعياري بقيمة 0.262 وهذا يدل على وود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، ويؤكد ذلك معامل الاختلاف الذي بلغت قيمته 0.071 وهي قيمة منخفضة جدا، كما تعمل البنوك الأجنبية محل الدراسة على اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة والذي تتفق أفراد عينة الدراسة على أن أفضل توقيت هو الدخول مباشرة بعد حصول البنك على رخصة ممارسة العمل المصرفي بدرجة موافقة عالية بأكبر متوسط حسابي قدره 3.92 مقارنة بباقي العبارات التي كانت متوسطاتها أقل إلا أنها في حدود مستوى درجة موافقة عالية، حيث جاءت في المرتبة الثانية عبارة يقرر البنك الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة عند توفيرها تسهيلات وامتيازات له، في الوقت الذي يتم في تهيئة العميل الأجنبي ومن ثم الدخول وأخيرا انتظار البنك توافق الطلب مع عرض خدماته أو عند زيادته على خدماته الالكترونية.

مما سبق يتضح أن المعدل العام للجزء الخاص بالأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها قد بلغ 3.55 بدرجة تحقق عالية، وانحراف معياري قدره 0.098 وهي قيمة منخفضة تدل على

المنارة للاستشارات

وجود تشتت منخفض للقيم عن وسطها الحسابي ويؤكد ذلك معامل الاختلاف الذي قدر بـــ 0.027.

وعليه فالبنوك الأجنبية محل الدراسة تدرك ضرورة اعتماد معايير محددة لاختيار الأسواق الأجنبية وبهذا فهي تعتمد على عدة أساليب لذلك، ليتم بعدها اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة، أين أجمع أفراد عينة الدراسة على أن أفضل توقيت هو الدخول مباشرة بعد حصول البنك على ترخيص ممارسة العمل المصرفي في الوقت الذي يتم فيه تحديد الشكل المناسب للدخول إلى هذه السوق والذي جاء في مرتبة أخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.65 بدرجة موافقة متوسطة ويرجع ذلك إلى تحفظ البنوك الأجنبية محل الدراسة في إعطاء الشكل المناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة والذي قد يختلف باختلاف هذه السوق والتسهيلات التي تمنحها له.

7- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها

سيتم اختبار فرضيات الدراسة لتحديد العلاقة بين متغيراتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ولأجل ذلك تم وضع نموذج مقترح استنادا إلى الإطار النظري المعتمد في الدراسة لتوضيح مختلف المتغيرات المستقلة والتابعة والذي يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم «02»: نموذج مقترح للدراسة

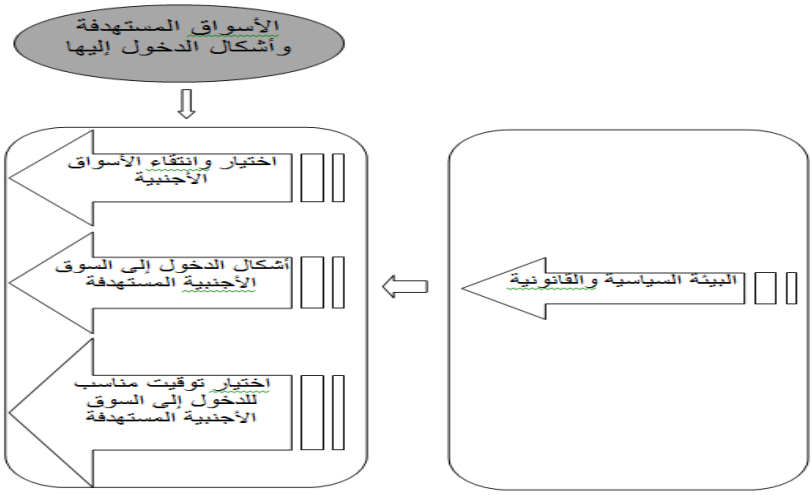

المصدر: من إعداد الباحثة.

المنارة للاستشارات

يوضح الشكل أعلاه العلاقة بين متغيرات البيئة السياسية والقانونية وأشكال دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق الأجنبية، التي لابد من اختيارها في مرحلة أولى ليتم على إثرها تحديد الشكل المناسب للدخول وأخيرا تحديد الوقت المناسب لذلك في إطار القوانين والتشريعات التي وضعتها الأسواق الأجنبية ومدى توفرها على الاستقرار السياسي.

➢ **إعتدالية توزيع البيانات**

يستخدم في اختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية التي تشترط اختباراتها المعلمية أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويقصد بالبيانات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان وذلك من أجل تحديد مدى ملائمتها للدراسة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على معاملات التحليل الإحصائي للتوزيع الطبيعي استنادا إلى معاملي الالتواء والتفلطح.

والجدول الآتي يوضح التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم «11» : التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
البيئة السياسية والقانونية	-1.077	1.183
اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية	0.272	-0.608
أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة	-0.108	-1.278
اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة	0.820	0.385
الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها	**0.621**	**0.179**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يعبر معاملا الالتواء والتفلطح عن التوزيع الطبيعي، حيث تكون بيانات الدراسة موزعة طبيعيا وفق معامل الالتواء إذا كانت قيمها بين قيم الأساس (-1) و1، في حين تكون قيمها مقبولة إذا كانت محصورة بين (-3) و3، ويوضح الجدول أن مختلف محاور وأجزاء الدراسة المعبرة عن متغيراتها تتبع التوزيع الطبيعي بأحد المعاملات أو كليهما وعليه فكل من معاملا الالتواء والتفلطح أثبتا اعتدالية التوزيع وبالتالي اختبار الفرضيات وتحديد النتائج وتفسيرها ومناقشتها.

المنارة للاستشارات

➢ **تأثير البيئة السياسية والقانونية على الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها**

تهدف الفرضية الرئيسية إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير للبيئة السياسية والقانونية على كل متغير من متغيرات الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها أو عدمها، وتنص الفرضية الرئيسية على الآتي:

الفرضية العدمية: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة السياسية والقانونية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها".

الفرضية البديلة: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة السياسية والقانونية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم «12» : تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
البيئة السياسية والقانونية	اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية	2.220	0.353	0.527	0.277	3.869	14.968	0.000
	أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة	3.125	0.092	0.118	0.014	0.742	0.550	0.463
	اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة	3.248	0.110	0.116	0.013	0.728	0.530	0.471
	الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها	**2.864**	**0.185**	**0.318**	**0.101**	**2.094**	**4.386**	**0.043**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين البيئة السياسية والقانونية كأحد متغيرات البيئة التسويقية الدولية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغ معامل الارتباط 31.8% وهو ارتباط ضعيف، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات

المنارة للاستشارات

دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة في حين بلغ معامل التحديد نسبة 10.1 % وهذا دليل على أن 10% من التغير في الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها يعود إلى متغيرات البيئة السياسية والقانونية وقد أظهر اختبار F بأن النموذج بشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة بـــ 0.043 =sig وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة السياسية والقانونية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها".

ويمكن كتابة العلاقة بين متغيرات تحليل البيئة التسويقية الدولية وإستراتيجية التسويق الدولي للخدمات المصرفية في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار البسيط كما يلي:

$$Y = 0.185\ X + 2.864$$

حيث يمثل Y : الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها.

X : البيئة السياسية والقانونية.

الخاتمة :

عملت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال على مواكبة التطورات العالمية من خلال مجموعة من الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات بها بهدف تحريرها وتكيفها مع الوضع، ومن بين أهم هذه القطاعات القطاع المالي والمصرفي الذي تم تحريره سنة 1990 بموجب قانون النقد والقرض 90 – 10 ليسمح ولأول مرة للبنوك الوطنية الخاصة والأجنبية بممارسة النشاط المصرفي في الجزائر. وبعد فشل تجربة البنوك الخاصة بها أصبح هيكل النظام المصرفي نهاية سنة 2016 يتضمن ستة بنوك محلية عمومية وأربعة عشرة بنكا أجنبيا.

ولمعرفة تأثير متغيرات البيئة السياسية والقانونية على تحديد أشكال دخول بعض البنوك الأجنبية في الجزائر تم اعتماد استمارة استبيان لجمع البيانات اللازمة والمناسبة للدراسة والتي وزعت على المسؤولين الذين لهم دور في اتخاذ قرارات توجه البنك إلى الأسواق الأجنبية ليتم اختبار الفرضيات الموضوعة والتي تهدف إلى معرفة العلاقة والـــتأثير بين متغيرات الدراسة وقد تم التوصل إلى الآتي:

المنارة للاستشارات

– موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على أهمية البيئة السياسية والقانونية، إذ أنهم أجمعوا على ضرورة توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة والذي يعبر عن التوجه العام للحكم فيها، إلى جانب توفر منظومة تشريعية وقانونية واضحة خاصة فيما يتعلق بقانون العمل وإمكانية دخول وخروج العمالة الأجنبية في إطار التدخل الحكومي الذي يهدف فقط إلى تنظيم عمل البنوك.

– لا يتأثر تحديد الأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها بنتائج تحليل البيئة السياسية والقانونية بالبنوك الأجنبية محل الدراسة، حيث يمكن اعتماد المدخل السلبي لتحديد السوق الأجنبية المستهدفة، والذي يتم بطرق غير منتظمة وغير رسمية.

– توجد علاقة بين البيئة السياسية والقانونية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها، حيث تؤثر متغيرات البيئة السياسية والقانونية محل الدراسة بنسبة 27.7% في اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية إلا أنه لا توجد علاقة بينها وبين أشكال وتوقيت الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة، وهذا أمر منطقي حيث أن اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية المستهدفة مرتبط بدرجة التحرير المالي والمصرفي في الدولة المضيفة وإلى القوانين والتشريعات والحكم الذي تتبناه ومدى توفر الاستقرار السياسي والأمن فيها وهو ما يفسر معامل الارتباط المتوسط لها والذي يقدر بـــ 52.7%.

المراجع :

1. عبد الغني حريري،" دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20- 21 أكتوبر 2009.، ص ص: 203- 204.

2. أبي سعيد الديوه جي، **التسويق الدولي**، دار الكتب، الموصل، 1997، ص: 61.

3. كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية: العولمة والمنافسة**، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 137.

المنارة للاستشارات

4. بريش عبد القادر، " التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية"، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 34.

5. رونالد ماكينون، **المنهج الأمثل للتحرير الاقتصادي: إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاد السوق**، ترجمة طيب بطرس وسعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص ص: 17- 22..

6. توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 1997، ص: 354.

7. عبد الغني حريري، " دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية: السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 202.

8. عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، " التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر" ، **الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات في طبعته الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص: 144.

9. شوقي ناجي جواد، ، **إدارة الأعمال الدولية: مدخل تتابعي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 228.

10. سامر جلدة أسامة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، 2011، ص ص: 154-156

المنارة للاستشارات

الملاحق :

الملحق رقم «01»: نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الجزء الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,605	4

نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الجزء الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,632	20

نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لكل أجزاء الاستبيان

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,661	24

المنارة للاستشارات

الملحق رقم «02»: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

الأم الدولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البحرين	22	53,7	53,7	53,7
	فرنسا	12	29,3	29,3	82,9
	الكويت	7	17,1	17,1	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الجزائر في الفرع اسم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الجزائر البركة بنك	6	14,6	14,6	14,6
	الجزائر ABC بنك	8	19,5	19,5	34,1
	الجزائر السلام بنك	8	19,5	19,5	53,7
	الجزائر الخليج بنك	7	17,1	17,1	70,7
	الجزائر ناتكسيس بنك	6	14,6	14,6	85,4
	الجزائر ca cib بنك	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الجزائر في الفروع عدد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	30	6	14,6	14,6	14,6
	24	14	34,1	34,1	48,8
	7	8	19,5	19,5	68,3
	63	7	17,1	17,1	85,4
	1	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المستهدفة الدول عدد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	15	6	14,6	14,6	14,6
	17	7	17,1	17,1	31,7
	5	8	19,5	19,5	51,2
	6	8	19,5	19,5	70,7
	36	6	14,6	14,6	85,4
	38	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المنارة للاستشارات

الملحق رقم «03»: التحليل الوصفي للجزء الخاص بتحليل البيئة السياسية والقانونية

المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البيئة السياسية والقانونية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Variance
تنظيم والأجنبية الخاصة البنوك عمل في الحكومي التدخل يهدف المصرفية السوق	41	1,00	5,00	3,5854	,699
المضيفة الدولة في السياسي الاستقرار يتوفر	41	2,00	5,00	3,8780	,610
جديدة فروع لفتح الاعتماد بمنح تسهيلات الأجنبية السوق توفر	41	1,00	5,00	3,4878	,656
بإمكانية يتعلق فيما خاصة للعمل قانون الأجنبية السوق في يتوفر الأجنبية العمالة وخروج دخول	41	1,00	5,00	3,9268	1,170
البيئةالسياسيوالقانونية	41	2,00	4,50	3,7195	,288
Valid N (listwise)	41				

الملحق رقم «04»: التحليل الوصفي للجزء الخاص بالأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها

المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات اختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Variance
الأجنبية الأسواق اختيار في مسبقا محددة معايير البنك يستخدم	41	3,00	5,00	4,1707	,345
من الوطنية السوق مع تتشابه التي الأجنبية الأسواق البنك يختار التسويقية البيئة متغيرات حيث	41	2,00	5,00	3,5854	,799
منه القريبة الأجنبية الأسواق البنك يختار	41	1,00	4,00	2,2927	,462
إلى والتمدد التوسع في المرجع لتكون محددة أجنبية سوقا البنك يختار الأجنبية الأسواق باقي	41	2,00	5,00	3,7073	,462
يتم ثم الأجنبية الأسواق من تحقيقها المتوقع الأرباح البنك يقدر منها الأفضل اختيار ثم ترتيبها	41	1,00	5,00	3,9024	,540
اختياروانتقاءالاسواق	41	2,80	4,20	3,5317	,129
Valid N (listwise)	41				

المنارة للاستشارات

المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات أشكال الدخول إلى السوق الأجنبية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Variance
نيابة المصرفية الأعمال ببعض للقيام المراسلة بنوك على البنك يعتمد عنه	41	2,00	5,00	3,5854	1,199
في المنتشرة الفروع من عدد أكبر لها التي المراسلة بنوك البنك يختار العالم أنحاء كافة	41	2,00	5,00	3,4146	1,099
في مسبقا المختارة البنوك أحد لدى به خاصة حسابات البنك يفتح المستهدفة السوق	41	1,00	5,00	3,2195	,926
المستهدف السوق لدخول التمثيل مكاتب البنك يعتمد	41	1,00	5,00	3,7561	,589
خلال من المستهدف السوق في المصرفي عمله ممارسة للبنك يمكن له فروع إنشاء	41	2,00	5,00	3,6585	,730
السوق في المتواجدة المحلية البنوك أحد مع الشراكة البنك يفضل المستهدف	41	2,00	4,00	2,9268	,620
لإقامة أكثر أو المستهدف السوق في محلي بنك مع البنك يندمج جديد بنك	41	2,00	4,00	2,8293	,595
المستهدف السوق في مستقل بنك إقامة البنك يفضل	41	2,00	5,00	3,8537	,478
لصالحه الشراكة نسبة كانت كلما بالشراكة الاهتمام درجة ترتفع	41	2,00	5,00	3,9268	,520
المفلسة البنوك أحد شراء طريق عن محلي بنك تملك للبنك يمكن	41	2,00	5,00	3,4878	,706
أشكالالدخول	41	2,80	4,30	3,4659	,174
Valid N (listwise)	41				

المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات اختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Variance
المستهدفة السوق إلى بالدخول البنك يقوم ممارسة رخصة على حصوله بعد مباشرة	41	2,00	5,00	3,9268	1,120
ليقوم خدماته لتقبل الأجنبي العميل البنك يهيئ المستهدفة السوق إلى بالدخول بعدها	41	2,00	5,00	3,6829	,772
عرض مع الطلب أوقات توافق البنك ينتظر مرتفعا يكون كأن خدماته	41	2,00	5,00	3,4146	1,449
عند المستهدفة السوق إلى بالدخول البنك يقوم الالكترونية خدماته على الخارجي الطلب زيادة	41	1,00	5,00	3,4146	,849
تسهيلات توفر عند الدخول البنك يقرر المستهدفة السوق تمنحها وامتيازات	41	2,00	5,00	3,8537	,878
توقيتالدخول	41	2,80	4,80	3,6585	,262
Valid N (listwise)	41				

المنارة للاستشارات

التحليل الوصفي للجزء الخاص بالأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Variance
اختياروانتقاءالاسواق	41	2,80	4,20	3,5317	,129
أشكالالدخول	41	2,80	4,30	3,4659	,174
توقيتالدخول	41	2,80	4,80	3,6585	,262
الجزءالثاني	41	3,00	4,23	3,5520	,098
Valid N (listwise)	41				

الملحق رقم «05»: تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

البيئة السياسية والقانونية واختيار وانتقاء الأسواق الأجنبية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,527[a]	,277	,259	,30947

a. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,434	1	1,434	14,968	,000[b]
	Residual	3,735	39	,096		
	Total	5,169	40			

a. Dependent Variable: اختياروانتقاءالاسواق

b. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,220	,343		6,481	,000
	البيئةالسياسيوالقانونية	,353	,091	,527	3,869	,000

a. Dependent Variable: اختياروانتقاءالاسواق

المنارة للاستشارات

البيئة السياسية والقانونية وأشكال الدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,118[a]	,014	-,011	,41987

a. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,097	1	,097	,550	,463[b]
	Residual	6,875	39	,176		
	Total	6,972	40			

a. Dependent Variable: أشكالالدخول

b. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,125	,465		6,724	,000
	البيئةالسياسيوالقانونية	,092	,124	,118	,742	,463

a. Dependent Variable: أشكالالدخول

البيئة السياسية والقانونية واختيار توقيت مناسب للدخول إلى السوق الأجنبية المستهدفة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,116[a]	,013	-,012	,51538

a. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,141	1	,141	,530	,471[b]
	Residual	10,359	39	,266		
	Total	10,500	40			

a. Dependent Variable: توقيتالدخول

b. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

المنارة للاستشارات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,248	,570		5,694	,000
	البيئةالسياسيوالقانونية	,110	,152	,116	,728	,471

a. Dependent Variable: توقيتالدخول

البيئة السياسية والقانونية والأسواق المستهدفة وأشكال الدخول إليها

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,318[a]	,101	,078	,29982

a. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,394	1	,394	4,386	,043[b]
	Residual	3,506	39	,090		
	Total	3,900	40			

a. Dependent Variable: الجزءالثاني

b. Predictors: (Constant), البيئةالسياسيوالقانونية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,864	,332		8,631	,000
	البيئةالسياسيوالقانونية	,185	,088	,318	2,094	,043

a. Dependent Variable: الجزءالثاني

المنارة للاستشارات